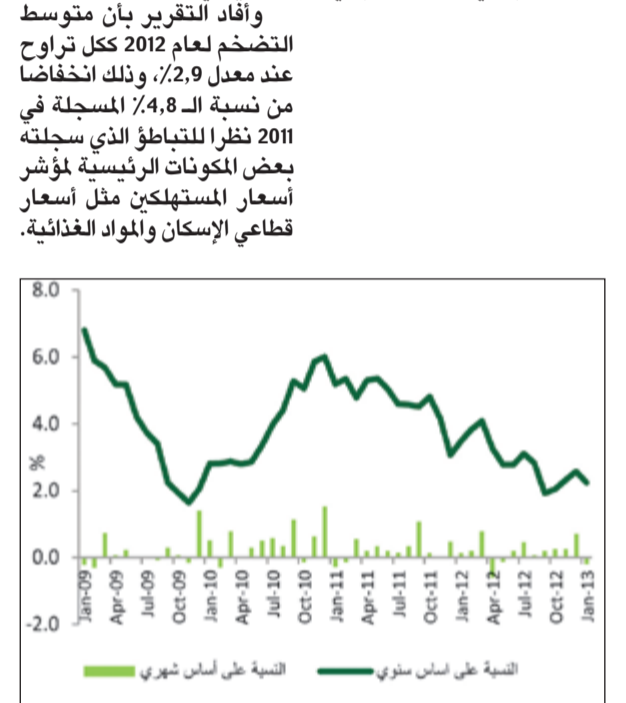


«بيتك للأبحاث»: التضخم في الكويت ينخفض إلى 2,3% في يناير الماضي

أشار تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) إلى انخفاض معدل التضخم في الكويت من 2,6% إلى 2,3% في يناير الماضي بفعل تقلص أسعار المواد الغذائية واستقرار أسعار السكن، فيما تشير التوقعات إلى أن التضخم في 2013 سيظل تحت السيطرة متراوحا بين 3 و4%. وذكر التقرير أن السياسة النقدية ما زالت تفتي اثر نظيرتها الأميركية نظرا لارتباط بين الدينار والدولار حيث يشكل الأخير جزءا مؤثرا من مكونات السلة المرجحة لقيمة الدينار، وبالتالي فإنه لا تغيير متوقعا في سعر الفائدة حتى منتصف 2015. وأشار التقرير إلى أن مؤشر أسعار المستهلكين في الكويت انخفض ليصل إلى 2,3% على أساس سنوي في يناير 2013 في حين كان بنسبة 2,6% على أساس سنوي في ديسمبر 2012. ويعزى الانخفاض إلى حد كبير نتيجة لتراجع أسعار الملابس الجاهزة، والتي تباطأت لتصل إلى 5% على أساس سنوي في يناير 2013 من 5,8% على أساس سنوي في الشهر السابق.

وأفاد التقرير بأن متوسط التضخم لعام 2012 ككل تراوح عند معدل 2,9%، وذلك انخفاضا من نسبة الـ 4,8% المسجلة في 2011 نظرا للتباطؤ الذي سجلته بعض المكونات الرئيسية لمؤشر أسعار المستهلكين مثل أسعار قطاعي الإسكان والمواد الغذائية.



وتشير التوقعات إلى أن مستوى التضخم في الكويت سيظل عند مستوى يمكن السيطرة عليه وأنه سيتراوح بين 3% و4% لعامي 2013 و2014 حيث يتوقع أن تظل أسعار المواد الغذائية معتدلة بينما يتوقع أن تشهد الأسعار استقرارا نسبيا في قطاع الإسكان. وأوضح التقرير أن أسعار المواد الغذائية، والتي تعد أحد المصادر الرئيسية التي تعمل على زيادة معدل التضخم المؤقت خلال العامين الماضيين، كانت قد شهدت تباطؤا ملحوظا نتيجة للوقود من خلال العالمية للغذاء. ورجح التقرير أن تؤدي التدابير التي تقوم بها الحكومة بهدف ضبط أسعار المواد الغذائية والوقود من خلال تقديم الدعم إلى كبح الارتفاع الكبير في معدل التضخم مستقبليا. ولفت تقرير «بيتك للأبحاث» إلى أن أسعار الفائدة الكويتية بصورة عامة تفتي اثر حركة أسعار الفائدة التي يحددها الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) نظرا لارتباط الدينار الكويتي بالدولار الأمريكي حيث يشكل الدولار الجزء الأكبر من ترجيح السلة التجارية للعمليات.

وتوقع التقرير أن تظل أسعار الفائدة في الكويت دون تغير كبير حتى يبدأ البنك المركزي الأمريكي في تشديد سياسته النقدية في منتصف 2015، ومع ذلك، فإن أي خفض غير متوقع في سعر الفائدة من قبل بنك الكويت المركزي سيؤدي على الأرجح إلى دعم الطلب على القروض وتحفيز الإقراض المصرفي لقطاع الإسكان. وبين التقرير أنه بالرغم من ذلك، فقد ظل الإقراض المصرفي إلى القطاع الخاص متواضعا في عام 2012، حيث كانت الزيادة الشهرية في الإقراض عند معدل 4% على أساس سنوي مقارنة بمعدل 2% لنفس الفترة من عام 2011 نتيجة للتأخر في الخطة التنموية واستمرار المشاكل في القطاع المالي بصورة عامة والشركات الاستثمارية بصفة خاصة.

على هامش المعرض واللقاء السنوي الخامس بين الشركة والمقاولين الرشيد: «نפט الكويت» تنفذ مشاريع بـ 2,9 مليار دينار خلال الـ 5 سنوات المقبلة



سامي الرشيد

الشركة وضعت خططها الاستراتيجية للتوسع في أنشطتها بهدف تحقيق أكبر قدر من العوائد النفطية وتعزيز التنمية الاقتصادية في الكويت



دافعا للاستمرار في اقامته لما يعود بالنفع على الشركة وعلى الشركات المقاوله في الوقت نفسه مبينا ان مشاركة الشركات المقاوله في ازدياد دائم. وفي كلمته خلال افتتاح المعرض واللقاء السنوي الخامس ذكر الرشيد ان المعرض واللقاء جاءا تماشيا مع أهداف الشركة الاستراتيجية، موضحا ان المعرض واللقاء يعدان فرصة سانحة للقاء الجمهور لتدعيم الثقافة والوعي لديه في الأمور النفطية وللتعريف بأنشطة الشركة وعملياتها وتبادل وجهات النظر بشأنها. وشدد على ان الصناعة النفطية تمثل عماد الاقتصاد الوطني في الكويت وأن شركة نفط الكويت تعد ركيزة مهمة من ركائز هذا الاقتصاد، مشيرا الى ضرورة التعريف بأنشطة الشركة وعملياتها وتبادل الآراء والمعلومات والخبرات حولها في جو من الشفافية الكاملة «سواء مع مقاولينا ومورديننا أو مع جمهور المواطنين». وأضاف «نقف اليوم على أعتاب مرحلة مهمة وتحديات جديدة في مسيرتنا النفطية تتجلى في توسع غير مسبوق في أنشطتنا النفطية ضمن إطار تنفيذ خططنا الاستراتيجية القاضية بزيادة

الطاقة الانتاجية والوصول بها إلى معدل إنتاج (4) ملايين برميل يوميا بحلول عام 2020 والمحافظة على هذه المعدلات مع حلول 2030 إلى جانب إنتاج الغاز الحر بما يحقق العوائد المالية المرجوة ويساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية في البلاد» مبينا ان هذا يتطلب التوسع في إبرام التعاقدات لتحقيق هذه الأهداف وكذلك للاستفادة القصوى من الخبرات الفنية ومواكبة التطورات الحديثة في صناعة النفط. وأشار الى أن الشركة وضعت نصب أعينها خطة استراتيجية واضحة تهدف إلى دعم شركات القطاع الأهلي وزيادة دورها في الأنشطة النفطية والعمل على تأهيل المزيد من الشركات المحلية وإعدادها في الكثير من التخصصات النفطية النادرة بما يعزز من إمكانياتها وخبراتها ويزيد من قدرتها على التنافس. وأضاف الرشيد ولكي تتبوأ الشركة المكانة اللائقة بها المنافسة كبرى الشركات العاملة في مجال صناعة النفط فإن هذا المعرض سوف يتيح فرصة مهمة أمام الشركات والمصانع المحلية الكبيرة والصغيرة ورجال الأعمال للتواصل مع الشركات العالمية بهدف خلق أرضيات عمل مشتركة وفرص تجارية عديدة فيما بينها في مختلف المجالات. وبين ان المعرض يرمي إلى تعزيز التواصل فيما بين الشركات العالمية والمحلية من جهة وبين المجموعات والإدارات الرئيسية في الشركة من جهة أخرى بما يتيح الاطلاع على المشاكل القائمة فيما بين الأطراف المعنية إن وجدت وإيجاد الحلول المناسبة لها والإجابة عن استفسارات وتساؤلات المقاولين والموردين وخصوصا فيما يتعلق بمتطلبات التأهيل

والمشاركة في مناقصات الشركة. ولفت الى ان المعرض ستيح التعريف عن كنب على مشاريع الشركة الاستراتيجية وأنظمة الصحة والسلامة والبيئة ومتطلباتها وأبضا يمثل فرصة سانحة للتعرف على أحدث التقنيات والخدمات التي يعرضها المنتجون والمقاولون بما يساهم في تبادل ونقل التقنيات والخبرات من المقاولين العالمين. وشدد الرشيد على ان الشركة وإن كانت وضعت خططها الاستراتيجية للتوسع في أنشطتها بهدف تحقيق أكبر قدر من العوائد النفطية وتعزيز التنمية الاقتصادية في الكويت إلا أنها لا تغفل عن عنصرها مهما وحيدا في عملياتها ويتمثل في المحافظة على الصحة العامة وسلامة الأفراد والممتلكات والبيئة، مبينا ان الصناعة النفطية تتميز بخصوصية بالغة فيما يتعلق بمعايير الصحة والسلامة والبيئة وما تفرضه من إلمام شامل بقواعدها وأنظمتها وإدراك تام للتحديات المترتبة على عدم التقيد التام بها بحذافيرها بالنظر لخطورتها البالغة على صحة وسلامة وحياة الأفراد وسلامة الممتلكات. وأكد ان شركة نفط الكويت تولى أهمية استثنائية خاصة لمتطلبات الصحة والسلامة والبيئة وتسعى دائما إلى اتباع أحدث التقنيات العالمية المتصلة بأنظمة السلامة في عملياتها النفطية كأحد الأهداف الاستراتيجية التي تحرص الشركة على المحافظة عليها وتعزيزها «ونحن على يقين من أن مقاولينا ليسوا أقل حرصا بهذا الشأن ولا يدخرون جهدا في العمل معنا جنبا إلى جنب لتحقيق هذا الغرض مهما كلف الأمر باعتباره مسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع الأطراف المعنية».

استثمارك المثمر



ودائع «بيتك» الإستثمارية ذات مزايا متعددة:

- نسبة استثمار تصل إلى 100% من قيمة الوديعة
- توزيع الأرباح فور الإعلان عنها
- التطابق التام مع أحكام الشريعة الإسلامية
- تنوع يفي بمختلف تطلعاتك

خدمات متكاملة
تحقق
طموحاتك

- الوديعة المستمرة
- الوديعة السدرة
- الوديعة الثلاثية
- الوديعة الكوش
- الوديعة الخماسية

بيت التمويل الكويتي
Kuwait Finance House

